البعد الدولي لظاهرة الهجرة والاندماج بعد عام ٢٠١٤ الاتحاد الاوروبي انموذجاً

م. رافع شريف ذنون
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

تعد قضية الهجرة والهجرة غير النظامية والاندماج من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الباحثين في مختلف الميادين البحثية والاكاديمية ، ثم تعدت ذلك لترتبط بالواقع الدولي الذي تعيشه الدول والمجتمعات فيها لتكون الهجرة احدى اهم القضايا المعاصرة التي تناقش انطلاقا من معالجات عالمية تعنى بها الدول المختلفة ، لاسيما تلك التي تعد مناطق جذب للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين كدول الاتحاد الاوربي ، مما جعل هذه الدول تبحث عن اليات جديدة لتنظيم وتنسيق عملية الهجرة عبر حدودها حفاظا على امنها وامن حدودها اولا وحماية حقوق هؤلاء المهاجرين واللاجئين على اراضيها .

Abstract

The issue of immigration, irregular migration and integration is topics of common concern among researchers in various fields of research and academia, and then I went to relate to the international reality in which countries and societies live, so that migration is one of the most important contemporary issues that are discussed based on global treatments that concern different countries, especially those that are considered Zones of attraction for legal and illegal immigrants such as the European Union, which made these countries search for new mechanisms to organize and coordinate the migration process across its borders in order to maintain their security and the security of their borders first and protect the rights of these migrants and refugees on their territories.

كلمات مفتاحية : الهجرة – اللاجئين – الاندماج – البعد الدولي – الاتحاد الاوربي

المقدمة

كانت حركات السكان والهجرة واحدة من المصالح الرئيسة لمختلف التخصصات في العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية في كل فترة من فترات التاريخ ، ثم دخلت اليوم في مجال اختصاصات العلاقات الدولية على كافة مستوياتها كعامل مؤثر بابعاده السياسية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية كافة ، الامر الذي دعا العديد من الدراسات العلمية الوقوف على اسباب الهجرة وعواقبها واثارها الايجابية والسلبية .

ومن الحقائق الواضحة فيما يتعلق بالهجرة واتجاهاتها وحركاتها ، دوافع الناس للهجرة من حيث الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والدينية والتعليمية والبيئية والشخصية ، مما جعل تدفقات حركات الهجرة موجهة بلا شك نحو الدول الغنية والليبرالية ، وهي السمة الابرز لحركات الهجرة في كل فترة من التاريخ ، وفي الآونة الاخيرة نسبيا حدث اهتمام واسع لقضايا الاندماج بعد الهجرة او النزاعات الثقافية .

وقد وصلت حركات الهجرة اليوم التي كانت على مستويات معينة خلال فترة الحرب الباردة الى ابعاد لا تصدق مع التأثير الدافع لعملية العولمة ، اذ يحاول كل يوم الاف الاشخاص الهجرة من الشرق الى الغرب ومن الجنوب الى الشمال بفضل ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية التي احدثتها ظاهرة العولمة ، واكتشف الناس في اكثر مناطق العالم تخلفا ان هناك عالما اخرا مختلف تمام الاختلاف عن عالمهم الذي يعيشون فيه مما دفعهم الى ان يغادروا بلادهم من اجل حياة اكثر انسانية .

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث مما تطرحه العولمة من ادوات وسياسات مؤثرة في ظاهرة الهجرة وحركاتها ومستوياتها، فضلا عما احدثته الهجرة الواسعة في السنوات العشر الاخيرة من تحديات اصبحت تشكل تهديدا واسعا وحقيقيا لواقع البلدان المستقبلة ، لاسيما بلدان الاتحاد الاوربي ، مما دعا

الاحزاب والقوى اليمينية المتطرفة الى التصدي لحركة المهاجرين بكل الوسائل واستخدام هذه التهديدات للترويج لدعاية انتخابية لتعزيز رصيدها الانتخابي لاسيما في الانتخابات الاخيرة .

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من عدة تساؤلات منها :

هل تعد ظاهرة الهجرة مشكلة حقيقية وتحديا واقعيا لبلدان الاتحاد الاوربي تمس امنها القومي ؟

هل تحمل ظاهرة الهجرة كراهية ورهاب الاجانب من جانب القوى اليمينية المتطرفة ؟

هل هناك رد فعل من جانب المهاجرين لمواجهة هذه الكراهية عن طريق التمسك بالعقيدة او الدين او الثقافة ؟

هل اخذت التشريعات و القوانين الاوربية بعين الاعتبار حقوق الانسان وحمايتها في اطار الدعوات العالمية لحماية تلك الحقوق الخاصة بالمهاجرين ومساواتهم مع مواطني تلك الدول ؟

اهداف البحث

تبرز اهداف البحث من خلال تحليل ظاهرة الهجرة بناء على مثال الاتحاد الاوربي وابراز الجانب المؤثر سياسيا واقتصاديا وديمغرافيا وثقافيا في واقع بلدان الاتحاد الاوربي كمشكلة تواجهها هذه البلدان ، كما يهدف البحث وبشكل رئيس الى ابراز ارتباط الهجرة بجانب قضية الامن القومي وتحولها الى مشكلة مؤثرة بشكل حقيقي وتحد واقعي لامن البلدان الاوربية .

منهجية البحث

لكي يستكمل البحث حيثياته اعتمدنا المنهج التحليلي لما تحويه ظاهرة الهجرة من مدخلات مؤثرة في واقع البلدان المستقبلة وما تؤدي اليه من مخرجات مؤثرة بشكل عكسي في واقع المهاجرين انفسهم ، فضلا عن استخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي كمناهج مكملة للمنهج التحليلي .

هيكلية البحث

جاء البحث في ثلاثة محاور على شكل مطالب ، اذ تناول المطلب الاول وبشكل موجز الجانب المفاهيمي والعوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة ، ثم تناول المطلب الثاني قضية اندماج المهاجرين والبعد الدولي لها ، في حين تناول المطلب الثالث نهج وسياسات الاتحاد الاوربي كنموذج ازاء ازمة الهجرة كون اوربا المنطقة الاكثر معاناة من معظم المشاكل من قضايا الهجرة والمهاجرين .

المطلب الاول: البعد المفاهيمي لظاهرة الهجرة والعوامل المؤثرة فيها

اصبحت دراسة ظاهرة الهجرة اليوم واحدة من المجالات المهمة لدراسة العلوم الاجتماعية ، اذ تعد منطقة ذات ثروة اكاديمية غنية للغاية تجسد العديد من وجهات النظر والاساليب المختلفة لتلك الظاهرة ، كما تتداخل هذه الاساليب مع العديد من المجالات مثل النظريات الاقتصادية ونظريات العولمة ونظريات الاستيعاب والنظريات الامنية ، ولهذا السبب تعد دراسة هذه الظاهرة مجالا متعدد التخصصات يسهم فيه مفكرون من علم الاجتماع وعلم النفس والعلاقات الدولية والامن والاقتصاد. [١]

وتعرف الهجرة على انها تغيير اقامة دائمة او شبه دائمة، وفي هذا التعريف لا تفرض قيود على مسافة الحركة او طبيعتها كونها طوعية او لا ارادية ، كما لا يوجد فرق بين الهجرة الداخلية والخارجية . [٢]

لكن عندما يتعلق الامر بالهجرة الدولية ، فيمكن تعريف ظاهرة الهجرة على انها مجموعة من الاشخاص يعبرون حدودا دولية . [٣]

[1]-Karen O, Reilly, "International Migration and Social ,Palgrave" ,Macmillan, Basingstoke, 2012, P5-6.
[2]- Everetts .Lee, "A theory of Migration", Demography, 3 January 1966, P49.
[3]- Mohammed Saif-Eldeen Erol,"Areding on Women in the Iranian Diaspora", Journal of International Crisis and Political Research", 2December 2018, P 18.

اولا: العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة

عندما تكون الهجرة ظاهرة عالمية فإنها تبرز من خلال عدم التكافؤ في مستوى العيش ، فهي تنتج عن طريق الاختلال فيما يسمى بمعادلة التوازن السكاني بين الوحدات الجغرافية المختلفة ، اي بمعنى اخر انها تساعد على تخفيف الضغط السكاني في مناطق العسر الاقتصادي لتلبية حاجة الوحدات الجغرافية الاخذة بالنمو من الايدي العاملة . [٤]

وبذلك تكون الهجرة من وجهة نظر النهج الاقتصادي قد ركزت على الاختلاف في الاجور و ظروف العمل بين البلدان ، اذ يصبح الانتقال قرارا فرديا لزيادة الدخل الى اقصى حد ممكن ، وفي السياق ذاته ينظر النهج الاقتصادي الجديد الى الهجرة من خلال نظرية سوق العمل المزدوجة التي تربط ما بين العمالة الدولية والاحتياجات الهيكلية للاقتصادات الصناعية الحديثة ، وتصبح الهجرة نتيجة طبيعية للعولمة الاقتصادية وانتشار السوق عبر الحدود الوطنية . [٥]

كما يمكن النظر الى ظاهرة الهجرة اجتماعيا عن طريق العديد من النظريات الاجتماعية المختلفة كنظرية الشبكات والنظرية النقدية والنظرية البنائية ونظرية ما بعد الحداثة ، حيث محاولة فهم ظاهرة الهجرة وادراكها عن طريق مناهج الهوية والهيمنة وعدم المساواة والتحرك ، وما تؤدي اليه من التغيير الاجتماعي الذي تنطوي عليه عمليات النزوح الجغرافي الذي يجعل الناس ينتقلون من مستوطنة الى اخرى لفترة دائمة او مؤقتة ، وبذلك تكون الهجرة سببا ونتيجة لعمليات التغيير الاجتماعي ، اذ تنشأ مشاكل التكيف الثقافي عن طريق تفاعل الافراد مع العديد من الثقافات المختلفة سواء في اطار اللغة والدين والتقاليد والعادات والنظام الاجتماعي والثقافة ، ضمن الخلفيات المتعددة والمختلفة تماما للشعوب . [٦]

---

[٤]– انظر: باقر سليمان النجار، "حلم الهجرة للثروة : الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص٢١–٢٢ .

[٥]– المصدر نفسه .

[6]- Douglas Massey , "A Missing Element in Migrating Theories", Migration Letters, vol,22,no,3 September 2015,P 282.

وكنتيجة طبيعية لهذا الوضع تزداد اتجاهات العنف والصراعات والتطرف ، اذ ان عدم القدرة على اندماج الشعوب المستقرة والمهاجرين يتحول بمرور الوقت الى ساحة للصراع يمكن ان يتسبب في اضرار البلد المعني.[٧]

الى جانب العاملين الاقتصادي والاجتماعي هناك عوامل اخرى تؤثر في ظاهرة الهجرة وابعادها وحركاتها ، وهو ما يعرف بالعوامل البيئية التي تتمثل بالتدهور البيئي من خلال انخفاض او تدهور الموارد الطبيعية نتيجة لظاهرة الندرة في الموارد ، وتدهور الاراضي الزراعية بسبب العطش والتلوث البيئي والاستهلاك المكثف ، وكل ذلك يدفع بموجات الهجرة الجماعية ، وهذا الوضع يطلق عليه هجرة المناخ او حروب المناخ في الادبيات، ووفقا لهذا النهج يحدث تفاعل تسلسلي بين العوامل البيئية والصراع والهجرة ، وعليه ضمن هذا النهج يجب اعتبار العوامل البيئية مشكلة امنية . [٨]

اما في مجال العلاقات الدولية ، فمن منظور النموذج الواقعي يعد الامن القومي والقوة العسكرية العنصر الاساسي والحيوي في نطاق السياسة الخارجية وهو يتقدم على بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٩]، ومن هذا المنظور نجد ان الصراع بين الامم والبلدان بما يحتويه من الجانب العسكري قد اثر بشكل كبير في سياسات الهجرة والظاهرة نفسها ، كما يسهم في وضع قيود وشروط على المهاجرين ، فضلا عن منع الهجرة او العمل على تشجيعها

٧- بول كولبير ، " الهجرة : كيف تؤثر في عالمنا؟ " ، ترجمة مصطفى ناصر ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، ٢٠١٦ ، ص٨٠-١٨ .

8- Jan Selby- Clemens Hoffmann, "Water Scarcity, Conflict, and Migration : A Comparative Analysis and Reappraisal", Envier on ment and Planning: Government and Policy , SAGE Journals, 30 January 2012, P997.

9- Morie . Claude Smouts, "New International Practical Relations and Theories", Po science Presses, Paris, 1998, P256.

بدوافع امنية او بهدف زيادة التفوق العسكري في ظل الصراعات القائمة او بهدف تجاوز بعض المشكلات التي خلفتها الحروب كانخفاض نسبة المواليد او من اجل اعادة البناء والاعمار.[١٠]

كما عملت البلدان الاوربية الغربية على تفضيل واستقبال اللاجئين من البلدان الاشتراكية والشيوعية بهدف بناء جبهة لمعاداة الايدلوجية السوفياتية ، فالعلاقات بين الدول ومصالحها متداخلة وهي مؤثرة بشكل مباشر في ظاهرة الهجرة ، اذ ان السياسة الخارجية للدولة ذات السيادة الكاملة هي التي تحدد شروط دخول وخروج الرعايا الاجانب .[١١]

من جانب اخر، أثرت التدخلات العسكرية الاجنبية في التشجيع على الهجرة الجماعية ، لاسيما عندما تكون هذه التدخلات الاجنبية ضد القانون الدولي وتعاني البلدان المعنية بالتدخلات من مشكلات اقتصادية وسياسية الامر الذي يدفع بمواطنيها الى النزوح لبلاد اخرى اذ تصبح الهجرة امرا مصيريا لا مفر منه ، كما ان الحروب الاهلية والفوضى السياسية تدفع في الغالب الى حدوث الهجرة القسرية اللاارادية ، وكل ذلك يضع الدول التي تستقبل اللاجئين امام مسؤولية مزدوجة ومتداخلة من خلال حماية هؤلاء المهاجرين .[١٢]

ثانيا: الهجرة في اطار ظاهرة العولمة

ان النظرة العامة في عالم اليوم لاطار ظاهرة الهجرة بشكلها الحالي تجد انها تتاثر الى حد بعيد بظاهرة العولمة ، كون الاخيرة تؤثر في العديد من الحقائق والاوضاع ، ومن ثم يأتي تأثيرها في

١٠- كما هو حال الولايات المتحدة الامريكية عندما وضعت قيود على الهجرة اليها طيلة الحرب العالمية الاولى وهو ماعرف في الادبيات بـTest act، كذلك الحال في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية لتجاوز نسبة المواليد واعادة البناء ، وكذلك اسرائيل لزيادة تفوقها العسكري في ظل الصراعات مع الدول العربية ، لمزيد من التفصيل انظر : Ibid, P1264

11- Ibid, P1265.

١٢- كما حدث في الحرب الاهلية في ليبيريا ١٩٨٠- ١٩٩٠ حيث هجر ١٢٦٠٠٠٠ لاجئ اي اكثر من نصف سكان ليبيريا ، كما عرف الارمن حالات التشرد جراء الاضطهاد الذي تعرضوا اليه في اسيا الصغرى بعد انحطاط الدولة العثمانية ، لمزيد من التفصيل انظر:

Peter C. Meilaender," Toward a theory of Migration" , 6Pal Grave, first edition ,2001, USA, P10.

حركات واشكال واسباب الهجرة ، بل يتعدى الامر الى اختيار مكان الهجرة وتحديد ظروف المعيشة في مكان الهجرة ، وحقيقة هذه العلاقة بين العولمة والهجرة انما تأتي كنتيجة للتغيرات والتأثيرات التي تسببت بها ظاهرة العولمة في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما جعل من الهجرة والمهاجرين يؤثرون ويتأثرون وتصبح الحياة اكثر صعوبة وتعقيدا ، وعليه فإن هذه الثغرات التي سببتها ظاهرة العولمة تدفع بعلماء الاجتماع لوضع نظريات ونهج اكثر تعقيدا وذات ابعاد متعددة لظاهرة الهجرة ، ووضع منظور في هذا الاتجاه يشمل حركات السكان عبر الهوية الوطنية والتعددية الثقافية التي تجلبها، فضلا عن انواع جديدة من المجتمعات في كل البقع الجغرافية . [١٣]

لقد انتجت العولمة في تفسيرها لمفهوم ظاهرة الهجرة ، مفهوم الحقوق الفردية التي تجعل من الفرد محورها الاساسي بغض النظر عن الانتماء والهوية والثقافة ، فالاساس النظري وفق هذا المنظور ينطلق من مسلمات اساسها ان الافراد جميعهم متساوون في الحقوق ، لاسيما فيما يخص حق الملكية ، كون هذا الحق هو حق عالمي اذا لم يهدف الى سلب الغير ممتلكاتهم ، كما ان هذا الحق لا يمكن ان يحد او ينتزع بحجة الحدود والسيادة التي تتمثل في وثائق السفر او التأشيرات.[١٤]

كما انتجت العولمة التركيز على اهمية دور الدولة في العمل على ضرورة عدم التفريق بين المواطن في منظومة الدولة وبين المهاجر ، وذلك عن طريق سياسات الهجرة التي تنتهجها الدولة والتي يمكن ان تكون على ثلاث مستويات :[١٥]

---

[13] -Savas Caglayan," Theories of Migration : the Relationship between Migration and Immigrants" , Mugla University Journal of Social Sciences Institute "ILKE", 17 , 2006 , P 88-89.

وانظر ايضا :

Eytan Meyrs, "Theories of international immigration policy – A comaparative Analysis" , international migration review, vo 1, 34,4 November , winter 2000, P 12- 47.

[14] -Jan Krepelka, " A pure Libertarian Theory of Immigration ", The Journal of Libertarian Studies , 30 July 2014 .

[15] -Ibid.

الاول/ يركز على فتح الحدود امام الهجرة القائمة على طلب الحرية .
الثاني/ يركز على اقصاء المهاجرين الذين لا يستطيعون الاندماج ضمن المجتمعات المهاجر اليها.
الثالث/ يركز على التقييد من خلال سياسة الدولة في العمل على ابعاد غير المرغوب بهم من الطبقات المهاجرة.

المطلب الثاني: ظاهرة الهجرة وقضية الاندماج

ان قضية الاندماج والهوية ، لاسيما للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين لها الاثر الكبير في مختلف البنى سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اذ تحمل حركة الهجرة من بيئة الى اخرى العديد من التأثيرات البنيوية والشكلية لدى البلدان المهاجر اليها ، وهذا نتيجة طبيعية للتفاعل الحاصل بين المهاجرين القادمين مع السكان الاصليين ، وهي حركة عكسية اضطلعت بدراستها العلوم الاجتماعية لفهم الديناميكية الناتجة عن حركة الهجرة وابعادها وتأثيراتها عن طريق مشاكل الاستيعاب والتأقلم والاندماج .[١٦]

يمكن عد الاندماج نظاما يقوم على تقوية العلاقات داخل النظام الاجتماعي وتعزيزها عن طريق ادخال قواعد ومجموعات جديدة الى النظام الاجتماعي القائم سلفا لتحقيق عملية انصهار الافراد في ذلك النظام ، وخلق الوعي الكامل بضرورة التفاعل بين الافراد والمجموعات مع النظام الاجتماعي الجديد . [١٧]

وفي ظل هذا الوصف ، تجعل قضية استيعاب الاخر في المقابل الابتعاد تدريجيا عن الاصول والثقافة وفي النهاية الامر يؤدي برمته الى عملية ذوبان بالمجتمع المضيف ويفرض على الاجنبي

---

١٦ – لمزيد من التفصيل انظر: اندماج المهاجرين – مساهمة السلطات المحلية والاقليمية ، تقرير المؤسسة الاوربية لتحسين ظروف المعيشة والعمل ، ٢٠٠٦ ، متاح على الرابط : www.eurofound.en.imt

17 -Maryse Tripier, " Sociology of immigration" , Edition of cover 9 bis , Paris , 2009 , P 101.

ان يتخلى عن الخصائص الوطنية لأمته الاصلية ويتبنى القيم المهيمنة وسلوكيات المجتمع المضيف بصورة حتمية . [١٨]

من جهة اخرى تلعب الحكومات ومؤسسات الدولة دورا فعالا في مجال اندماج المهاجرين ، فالمسألة لا تخص الاجنبي وحسب بل تشمل مجتمعات الدول المستقبلة التي يجب ان تتفاعل بصورة ايجابية من اجل تحقيق التكييف والتكامل مع المهاجرين [١٩] .

اولا: مسارات ظاهرة الهجرة

١/ المسار الاقتصادي :

اذ يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بيان مدى تكامل عملية الاندماج في المجتمعات المستقبلة للمهاجرين والتي يمكن ايجازها في [٢٠] :

١- قضية السكن : وتبرز من خلال مدى قدرة المهاجر في الحصول على سكن ، فضلا عن قدرته في اختيار مكان اقامته ونوعية السكن .

٢- قضية التعليم ومستوياته : وتضمن بدورها للمهاجرين مواقع متعددة في سوق العمل والسلم الاجتماعي ، وهنا تبرز اشكالية الفجوة بين المهاجرين من جهة والمواطنين الاصليين من جهة اخرى ، فإذا كانت المستويات التعليمية متقاربة يصبح تحقيق الاندماج بشكل صحيح اكثر سهولة ، اما اذا كانت الفجوة متباعدة فإن ذلك يصعب عملية التكامل الاندماجي وقد يؤدي الى التهميش في العملية الاندماجية .

---

[١٨]- محمد مسلم ، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، دار فرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٥١.

[١٩] – انظر: محمد نظيف /، الهجرة بين الحاجات وعوائق الاندماج ، تقرير منشور على موقع الجزيرة نت ، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net

[٢٠] – المقارنة في الهجرة واختبار اداء التكامل ، تقرير المفوضية الاوربية ، اب ٢٠٠٣ ، ص٣٢ ، متاح على الرابط :
http://ec.european

٣- قضية التشغيل : وتأخذ هذه القضية اتجاهين لتحقيق المسار الاندماجي ، الاول يركز على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين وغير الناشطين من بين المجموعات المهاجرة مقارنة مع القوة العاملة في الاقتصاد الوطني ، اما الثاني فيركز على النوعية عن طريق الكفاءات والمؤهلات ذات المستوى العالي بهدف الاستفادة منها.

٤- قضية توزيع الدخل ومستوياته : وهو مرتبط بسوق العمل داخل البلد المضيف ، ويظهر عن طريق بيان مستويات الدخل بين المجموعات المهاجرة وتوزيعه بالمقارنة مع المواطنين الاصليين .

٥- قضية الامن الاجتماعي : وهذا مرتبط بمدى تحقيق الرفاه الاجتماعي والحصول على المراكز الوظيفية المتقدمة في الهرم الاجتماعي بين المجموعات المهاجرة ، كما انه مرتبط بمدى استفادتهم من المساعدات الاجتماعية .

٢/ المسار القانوني والسياسي :

ويتضمن مجوعة من المؤشرات التي تقيم المسار الاندماجي اهمها :

١- مسألة ازدواج الجنسية : تتعلق هذه المسألة بسياسات البلد المستقبل للمهاجرين من حيث انفتاحها او العكس ، وايضا تعمل هذه المسألة على تحديد العلاقة بين بلدان المهاجرين والبلدان المستقبلة في تحقيق التكامل الاندماجي .[٢١]

٢- المشاركة السياسية : وهذه المسألة تتعلق بمدى مشاركة المهاجرين في العمل السياسي من حيث الانتماء الى الاحزاب والمشاركة بالانتخابات والترشيح سواء في المجالس المحلية والحكومية . [٢٢]

---

[٢١] – اوضح مثال على هذه المسألة المانيا وقانون الجنسية الالماني، لمزيد من التفصيل انظر: مولفغانغ ديكن ، المانيا تواصل النقاش حول موضوع ازدواجية الجنسية ، ٢٠ تموز ٢٠١٣ ، متاح على الرابط :https://p.dw.com

[٢٢] – لمزيد من التفصيل انظر : كوف هوملان ، حوار عبر التخصصات حول قضايا الهجرة والاندماج، وراق عمل ، مركز الدراسات المقارنة UC Sandi ego ، متاح على الرابط : https://www.eacholarship.org/uc

٣- المشاركة في نشاطات المجتمع المدني : وذلك عن طريق مستويات الانخراط في منظمات المجتمع المدني لاسيما تلك التي تعبر عن قضايا المهاجرين وتهدف الى تحقيق التكامل الاندماجي.

٤- الاعلام ودوره: ويظهر من خلال الصورة التي يقدمها عن المهاجرين وقضاياهم وتحركاتهم داخل المجتمع المستقبل لهم .

ثانيا: البعد الدولي لقضية الاندماج

يمكن القول ان تحقيق الاندماج الحقيقي للمهاجرين يكون عن طريق الاستفادة من الفرص الاقتصادية والسياسية التي تتيحها البلدان المستقبلة لتحقيق الانخراط في الحياة العامة للمهاجرين بجميع فئاتهم بغض النظر عن المستويات التعليمية او الخبرة الوظيفية ، وهذا لا يتحقق على مستوى البلد الواحد بل يتعداه من خلال التنسيق على المستوى الدولي عن طريق ما يطرح من برامج التنمية الدولية في هذا الشأن . [٢٣]

الا ان ما طرحته ازمة المهاجرين واللاجئين مؤخرا من تحديات مصيرية امام الدول المستقبلة لاسيما الدول الاوربية التي تحملت العبء الاكبر من هذه الازمة ادت الى اعادة النظر ببرامج الاندماج وتحقيق التكامل الاندماجي التي كانت متبعة على المستوى الدولي ، اذ ان المهاجرين من مناطق الحروب والصراعات وازدياد اعدادهم الهائلة فرضت اعادة تقييم لتلك البرامج والجدوى منها والبحث عن وسائل تعزيز لها ، وكل ذلك يتيح الفرص امام الدول المستقبلة لتعزيز اقتصادها ودورها السياسي الدولي . [٢٤]

---

[٢٣] – انظر : عبد الحفيظ العبدلي في حوار مع عالمة الاجتماع السويسرية روزيتا فيبي حول قضايا الهجرة وتحديات الاندماج برؤية متخصصة ، مركز دراسات الهجرة ، جامعة نيوشاتل ، سويسرا ، ٢٦ اذار ٢٠٠٧، متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch

[٢٤] – الهجرة والاندماج في اوربا : تحديات المستقبل الافضل ، ٢٢ شباط ٢٠١٧ ، متاح على موقع مهاجرين نيوز على الرابط : https://www.infomigrants.net

ومثالا على ما سبق ، ما قام به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر منذ سنة ٢٠٠٧ من انشاء فريق دولي معني بالهجرة والمهاجرين من اجل اعداد توجيه وسياسة بشأن الهجرة نابعة من التبعات الانسانية لها ، ومن خلال التأكيد على دور الجمعيات الوطنية وتشجيعها في توفير المساعدات الانسانية للمهاجرين بصرف النظر عن فئاتهم و وضعهم القانوني ، اذ كان غرض الاتحاد من ذلك توسيع نطاق سياسته بشأن اللاجئين بغية تجسيد البعد الكامل للاهتمامات الانسانية الى جانب الاعتراف بحقوق مختلف فئات المجموعات المهاجرة بموجب القانون الدولي . [٢٥]

وكان التوجه من خلال هذه الطروحات الجديدة لسياسات الهجرة الدولية ينصب بشكل خاص على المهاجرين الذين لا ينجحون او لا يستطيعون الاندماج في المجتمعات المستقبلة لهم سواء عن طريق عجزهم في الحصول على فرص العمل او الخدمات الاجتماعية والصحية التي تراعي احتياجاتهم الانسانية ، او عن طريق ما قد يتعرضون له من الاستغلال والعمل القسري او الاستغلال الجنسي او الاتجار بالبشر ، او عن طريق ما يواجهونه من عوائق وصعوبات ثقافية ولغوية وتمييز واستعباد قد يصل الى حد العنف الامر الذي يؤدي برمته الى حرمانهم من الحرية واحتجازهم في اطار الهجرة . [٢٦]

ولتحقيق التكامل الاندماجي للمهاجرين في مجتمعات الهجرة وخاصة المجتمعات الاوربية فقد اوصى الاتحاد الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر بنهج واعتماد السياسات الاتية : [٢٧]

١- التركيز على احتياجات المهاجرين وتشخيص مواطن ضعفهم .

٢- اشراك المهاجرين في البرامج الانسانية.

---

[٢٥] – لمزيد من التفصيل انظر : التقرير الصادر عن الدورة السابعة عشر المعقودة في كينيا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، تشرين ثاني ٢٠٠٩ ، ص١ ، متاح على الرابط : https://www.ifrc.org/migration

[٢٦] – المصدر نفسه . ص٢ .

[٢٧] – المصدر نفسه . ص٣-٤ .

٣- الاعتراف بحقوق المهاجرين .

٤- ربط المساعدات بالحماية الانسانية لتحقيق الفائدة للمهاجرين .

٥- اقامة شراكات مع المنظمات الاقليمية والجمعيات الوطنية لتحقيق الفائدة وتجاوز التحديات في العمل.

٦- دعم تطلعات المهاجرين .

ومن جهة اخرى ومنذ سنة ٢٠١٤ نفذت الامم المتحدة برنامجا انمائيا مشتركا مع المنظمة الدولية للهجرة في اطار الخطط والاستراتيجيات الانمائية الوطنية ، وسعت عن طريق هذا البرنامج الى وضع نهج متماسك في التعامل مع الهجرة والتنمية ترمي من خلاله الى تعزيز دور الحكومات المحلية والمهاجرين خاصة في البلدان التي تمر بأزمات نتيجة النزاعات او الكوارث الطبيعية ، كما دعت الدول الاعضاء لتيسير هجرة ونقل المهاجرين على نحو منظم وامن ومتسم بالمسؤولية في اطار حوكمة الهجرة ، فضلا عن البرامج المشتركة المتعلقة بهجرة العمالة لتحقيق امكانية حصول المهاجرين على استحقاقات الضمان الاجتماعي لتعزيز الاعتراف بالمؤهلات وتدارك النقص في المهارات . [٢٨]

كما هدف البرنامج الانمائي تحقيق غايات التنمية المستدامة التي تتصل بشكل مباشر بالمهاجرين والتنقل عن طريق دعوة الدول الى تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمتسمة بحسن الادارة والتي تتعلق بأنهاء الاتجار بالبشر ، واحترام حقوق العمل للعمال المهاجرين وتخفيض تكاليف التحويلات المالية ، فضلا عن توفير هوية قانونية لجميع المهاجرين ، وتوفير التعليم الجيد لجميع الذكور والاناث لاسيما من فئة الشباب والاطفال المهاجرين واللاجئين ، والتركيز

---

[٢٨] – لمزيد من التفصيل انظر : تقرير الامن العام للامم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية ، الدورة الحادية والسبعون ، البند ٢١ ب من جدول الاعمال المؤقت ، ١٤ اب ٢٠١٦ ، ص١١-١٨ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٩ في ١٩ كانون اول ٢٠١٤ ، متاح على الرابط : https://www.un.org

على موضوع على مستوى كبير من الاهمية وهو مكافحة كراهية الاجانب اللاجئين وتيسير اندماجهم في مجتمعات الدول المستقبلة والاعتراف بمؤهلاتهم ومهاراتهم . [٢٩]

وفي السياق ذاته وضعت المفوضية السامية لحقوق الانسان مبادئ وتوجيهات لحماية جميع المهاجرين المعرضين للخطر الذين لا يحصلون على الحماية التي توفر للمهاجرين ، كما تضمنت هذه التوجيهات حماية حقوق الانسان على الحدود الدولية بغض النظر عن مصالح الدول المشروعة في حماية حدودها الوطنية ،، وبصرف النظر عن الوضع القانوني لجميع المهاجرين العابرين حدودها و وسائل وصولهم . [٣٠]

المطلب الثالث: نهج وسياسات الاتحاد الاوربي بشأن ازمة الهجرة

اصبحت الدول الاوربية التي كانت ترسل المهاجرين حتى الحرب العالمية الثانية اراضي مستقبلة للمهاجرين منذ حقبة الحرب الباردة ، وعليه بدأت بوضع سياسات الهجرة الخاصة بها ، ثم جاءت عملية التكامل داخل الاتحاد الاوربي لتكون مواءمة مع سياسات الهجرة الوطنية هذه ودمجها بسياسات الهجرة عبر الاتحاد . [٣١]

وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى مراحل الهجرة التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية في اوربا ، اذ بدأت المرحلة الاولى من الهجرة الى اوربا عن طريق دعوة العمال الضيوف غير المهرة للعمل من الدول المجاورة بالجنوب الى الدول الصناعية في الشمال ، لاسيما في اعمال اعادة الاعمار بعد الحرب ، لان الخسائر البشرية خلال الحرب خلقت نقصا كبيرا في القوى العاملة

---

[٢٩] – انظر : الاطار٣ ، الغاية ٧– ١٠ ، تقريرالامين العام ، المصدر نفسه ، ص١٣ .

[٣٠] – لمزيد من التفصيل انظر : مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، خطة عمل مؤلفة من ١٠ نقاط بشأن حماية اللاجئين والهجرة المختلطة ، جنيف ، كانون ثاني ٢٠٠٧ . وانظر ايضا : المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الانسان والاتجار بالبشر ، المفوضية السامية لحقوق الانسان ، متاح على الرابط : https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration

[٣١] – حيدر جكمك ، الامن الاوربي ، منشورات البلاتين ، انقرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨ .

في اوربا ، وصاحب ذلك مرحلة اخرى من اندماج المهاجرين الذين أسسوا حياتهم في هذه البلدان مع اسرهم اذ بلغت هذه العملية ذروتها في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي . (٣٢)

ثم استمرت الهجرة في المرحلة الثالثة ، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الانظمة الشيوعية في دول الكتلة الشرقية ولجوء المهاجرين منها الى الغرب ، وهي المرحلة التي يمكن وصفها بموجة الهجرة من الدول الفقيرة والدول الفاشلة ، وهي بطبيعة الحال من اكثر المراحل اشكالية بالنسبة للاتحاد الاوربي . (٣٣)

الى جانب الثراء الاقتصادي لاوربا كان هناك اسباب اخرى تجعلها مركز جذب للمهاجرين غير الشرعيين، اذ ان الخلفيات الاستعمارية كان لها الدور البارز في التشجيع على الهجرة الى اوربا لاسيما لبلدان كانكلترا وفرنسا واسبانيا وهولندا ، وذلك بناء على السندات التي تأسست قديما في هذا السياق وما ادت اليه من ارتباط البلدان التي كانت تستعمرها الدول سابقة الذكر، كما ان السبب الرئيس والمهم في سياق الموضوع هو القيمة التي تعلقها اوربا على المبادئ الليبرالية وحقوق الانسان والديمقراطية ، فضلا عن ان المهاجرين الى اوربا في الماضي كانوا يحملون روابطهم في بلدانهم الاصلية وهو ما ادى الى جعل علاقات القرابة لهؤلاء تؤدي الى موجة الهجرة اللاحقة الى البلدان التي هاجروا اليها هؤلاء ، واخيرا يمكن القول ان الموقع الجغرافي لقارة اوربا تجعلها مركز جذب لاغلب موجات الهجرة ، اذ ان الدول الاوربية ليست مثل الولايات المتحدة الامريكية من حيث الموقع الجغرافي لكي يمارسوا استراتيجيات سحب الجدران كما هو الحال مع الحدود المكسيكية . (٣٤)

---

[32] - Cansu Gulec , " The European Union's Immigration Policy and Reflections on Turkey " , Tesam Academy Journal, 2 "2" , 2015, P83.

[33] - Ibid,P84.

[٣٤] – سيمون هيكس وعبد النوري ، السياسة وليس المصالح الاقتصادية : محددات سياسات الهجرة في الاتحاد الاوربي ، مراجعة الهجرة الدجولية ، المجلد ٤١ ، كانون ثاني ٢٠٠٧ ، ص١٨٦ .

اولا: اشكالية المهاجرين للاتحاد الاوربي

ان احد اهم الجوانب المهمة لمشكلة المهاجرين للاتحاد الاوربي هو التداخل بين الجانبين القانوني والسياسي للمهاجرين داخل البلدان المستقبلة لهم ، الامر الذي اثر بشكل كبير في الهيكل السياسي في البلدان الاوربية ، فالمهاجرون من خلال الحصول على الجنسية في البلدان ذات الصلة يصبح لديهم الحق في التصويت والانتخابات والمشاركة السياسية مما يجعلهم مؤثرين وبشكل كبير في الساحة السياسية ، وهذا يمهد بطبيعة الحال الطريق امام تأمين مشكلة الهجرة وتصبح بالتالي اداة سياسية مؤثرة . (٣٥)

كما تبرز مشكلة الهوية الاوربية في اطار تدفق الاعداد الكبيرة من المهاجرين ذات الاعراق المتعددة والثقافات المختلفة التي بدورها تشكل تحديا كبيرا وحقيقيا للهوية الوطنية في البلدان المستقبلة للمهاجرين ، وهذه المشكلة تأخذ بعدين متعاكسين سواء في قضايا نظرة المهاجرين الى انفسهم ونظرة المواطنين الاصليين الى المهاجرين ، وعن طريق ذلك تظهر نظرة التطرف والكراهية للاجانب وهذا الامر بلا شك احد اهم المشاكل التي يواجهها الاتحاد الاوربي ، فمن منظور اوربي يلاحظ ان فهم القومية المتشابكة مع العنصرية هو في ازدياد في المجتمعات الاوربية التي تقود عملية العولمة ،، وعن طريق ذلك برزت مشكلة رهاب الاجانب التي تعد من ابرز المشاكل في الهجرة الدولية . (٣٦)

وبناء على ذلك ، تزايدت في المجتمعات الاوربية الميول العنصرية تجاه المهاجرين ، اذ بدأت الاحزاب اليمينية المتطرفة في الحديث عن نفسها بشكل متكرر ومكثف ، وقد اظهرت

35- Terri Givens – Adam Luedtke , " The Politics of European Union Immigration Policy : Institutions , Salience , and Harmonization , The Policy Studies Journal , American Political Science Association , 32 "1" 2004 , P145.

36- Jomathan Cruch – Sujata Ramachandran , " Xenophobia , International Migration and Development " , Journal of Human Development and Capabilities , 11, " 2" , 2010, P214-215.

وانظر ايضا :

Jeff Huysmans , " The European Union and the Securitization of Migration " , Journal of Common Market Studies, Kent University , 38 , " 5" , 2000 , P77 .

انتخابات البرلمان الاوربي لعام ٢٠١٤ بشكل خاص في العديد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي تلقي الاحزاب اليمينية المتطرفة الدعم من جزء كبير من المجتمع وتزايد اصواتها يوما بعد يوم ، وهو ما ارتبط بالدعاية الانتخابية لهذه الاحزاب وخطابات القادة السياسيين المنتمين لها في اغلب البلدان الاوربية التي ادت الى زيادة وارتفاع رصيد نتائج الانتخابات لاحزاب اليمين المتطرف ، مما ادى الى وضع حقائق مهمة وخطيرة للغاية مثل كراهية ورهاب الاجانب ، و العنصرية والكره الموجه ازاء العقيدة او الدين او الثقافة التي يحملها المهاجرون الى اوربا ، على جدول اعمال الاتحاد الاوربي على وجه الخصوص . [٣٧]

من جانب اخر ، برزت قضية الامن القومي مؤخرا كأحد المواضيع الاكثر استخداما في الخطابات المناهضة للهجرة والمهاجرين ، وذلك عن طريق امتداد ابعادها لتتجاوز امن الحدود، وبناء على ذلك لا تقتصر القيود المفروضة على الهجرة على اساس الامن القومي على مراقبة الحدود بل تعدته الى ابعد من ذلك ، اذ نجحت الاحزاب اليمينية الراديكالية في دمج قضية الامن القومي في خطابات مناهضة للهجرة والاندماج من خلال الحملات الانتخابية والبرامج الانتخابية المحلية والوطنية ، الامر الذي ادى الى تصور قبول طلبات اللجوء ومنح حق الاقامة والمواطنة وتصاريح العمل على انها تهديدات للامن القومي ، الامر الذي يحتاج الى اعادة تنظيم وتحديد تقديم الاجراءات ومتطلبات تسجيل المهاجرين واللاجئين ، لاسيما في دول النمسا وايطاليا وفرنسا والمانيا والمجر . [٣٨]

لقد ادت الزيادة الهائلة في حركات الهجرة غير القانونية في السنوات الاخيرة الى ابراز الجانب الامني للمشكلة ، ففضلا عن الارهاب والراديكالية والتطرف وجرائم الكراهية ، اصبحت قضية الهجرة واندماج المهاجرين واحدة من اهم بنود جدول الاعمال للامن الاوربي ،

---

[٣٧]– لمزيد من التفصيل انظر: رهاب الاجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في اوربا، تقرير اعده المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان، جنيف، حزيران ٢٠١٨، متاح على الرابط

www.euromedmonitor.org/reports

[٣٨]– المصدر نفسه ، ص٣–٧ .

فقضية الهجرة اليوم اصبحت من اهم القضايا للاتحاد الاوربي كونها مرتبطة بالقضايا الوطنية ، اذ ان التدابير وسياسات امن الحدود التي تنتهجها البلدان الاوربية متوائمة مع استراتيجيات وممارسات امن حدود الاتحاد الاوربي ، لاسيما اليونان وايطاليا وهما دولتا الاجنحة في الاتحاد الاوربي ، اذ تواجهان المزيد من الصعوبات في التعامل مع هذه المشكلة مقارنة بالدول الاعضاء الاخرى . (٣٩)

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الاتحاد الاوربي قد اصبح في حالة من الفوضى في استراتيجيات مكافحة حركات الهجرة غير الشرعية لاسيما ما يخص امن الحدود ، اذ تختلف وجهات النظر في هذا الشأن من دولة الى اخرى في الاتحاد وتناقشها الدول الاكثر مواجهة لتلك المشكلة كاليونان وايطاليا والمجر ، كما ان الاتحاد ليس لديه توجه موحد حول ازمة الهجرة والمهاجرين ، وكذلك حول امن الحدود والسياسات الاجتماعية المتبعة وهذا يعود الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الاتحاد فهي ليست مطلقة ، وبناء على ذلك فإن اللوائح والسياسات المتعلقة بالمهاجرين تختلف من بلد الى اخر ، وكذلك التشريعات القانونية والمؤسسية . (٤٠)

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإن المناقشات داخل الاتحاد الاوربي قائمة وتأخذ جانبا من الاهمية خاصة فيما يتعلق بسياسات الهجرة ، اذ شهدت السنوات الاخيرة تدفقات كثيرة من الهجرة غير النظامية مما تركت الاتحاد في وضع صعب وتحديات حقيقية تجلت في المخاوف الامنية مما ادى الى تطور سياسات الاندماج في اتجاه سلبي ، الامر الذي قد يؤثر في عملية التكامل الى حد كبير داخل الاتحاد . (٤١)

---

[39]- Joao Stevens , " Migration Crisis in the EU : developing a framework for analysis of national security and defense strategies" , Comparative Migration Studies , vol 6 , article " 28 " , 10 October 2018 .

٤٠ – انظر: تقرير المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٨–١٠ .

٤١ – اورهان كوجاك ، " سياسات الهجرة في الاتحاد الاوربي واثرها على الاندماج الاجتماعي للمهاجرين " ، مجلة يالوفا للعلوم الاجتماعية ، جامعة يالوفا التركية ، ٧ كانون اول ٢٠١٦ ، ص٨٦–٧٨ .

ثانيا: فهم ومعالجة تحديات الهجرة

بصورة عامة لا يمكن عزل سياسات الهجرة على مستوى واحد ، اي ان حل مشاكل الهجرة والمهاجرين يمكن ان يكون من خلال نهج متعدد المستويات ، اذ ينبغي النظر في الابعاد الاقتصادية والسياسية والامنية والديمغرافية والثقافية للمشكلة معا ، وفي المقابل لا يمكن حل مشاكل الاتحاد الاوربي بشأن ازمة الهجرة والمهاجرين عن طريق الاجراءات الوطنية المنفردة والمتخذة على المستوى المحلي ، لان الموجة غير المنتظمة للهجرة الرابط الاكبر في سلسلة الاحداث التي قد تؤثر على مستقبل التكامل داخل الاتحاد الاوربي وتهدد كيانه و وجوده كله.[٤٢]

وتأسيسا على ذلك يجب ان ينطلق فهم ومعالجة ازمة الهجرة وتحدياتها من ركيزتين مهمتين: الاولى ادارة الهجرة ، والثانية العلاقة بين الهجرة والتنمية ، فمما لا شك فيه ان هذين النهجين في حد ذاتهما مهمتان جدا في اطار السياسات المتنوعة التي استجابت اليها دول الاتحاد الاوربي وذلك عن طريق تشديد الرقابة على الحدود مع وضع قواعد جديدة ومتقدمة بشأن اللجوء ، واقتراح سياسات الاندماج والتعاون للسيطرة على تدفقات المهاجرين .[٤٣]

كما ان هناك حاجة لمزيد من التخطيط بين المؤسسات الوطنية والاوربية حول :[٤٤]

١- دور الاتحاد الاوربي في النظام العالمي الجديد وكيف يؤثر على الشراكة وسياسة الجوار الاوربية التي تم تنقيحها في تشرين الثاني ٢٠١٥ .

٢- مدى اهمية المهاجرين في الاقتصادات الوطنية والحفاظ على انظمة الرعاية القائمة في سياق شيخوخة السكان وانخفاضها .

---

٤٢ – المصدر نفسه ، ص٨٧ .

43 - Silvio Nate- Annett Arntzen, " Understanding and Tackling the Migration Challenge : Mapping Options for a Resilient Approach " , Conference , Lucian Blaga University of Sibiu , Global Studies Center , 2016.

44 - Joao Stevens , Op.Cit .

٣- كيفية تجنب القومية المتنامية والشعبوية اليمينية المتطرفة داخل الانظمة السياسية .

٤- قبول الاتحاد الاوربي تعدد الثقافات مع الاختلافات العرقية والدينية والثقافية .

وفي السياق ذاته ، والى جانب الجهود المبذولة لمعالجة الهجرة غير النظامية يستمر الاتحاد الاوربي بدعم التنقل والتواصل بين الاشخاص وذلك عن طريق دعم ادوات افضل في تحديد المهارات في سوق العمل الاوربية وتشجيع الاقرار بمؤهلات مواطني البلدان خارج الاتحاد الاوربي العاملين فيه وتحديد الثغرات في هذا المجال ، ويأتي ذلك من خلال قيام المفوضية الاوربية بمراجعة وتحسين ودعم تسهيل دخول واقامة مواطني البلدان خارج الاتحاد من اصحاب المهارات العالية ، والعمل على تحسين الاطار القانوني لشروط الدخول والاقامة في بلدان الاتحاد الاوربي المطبقة على مواطني بلدان السياسة الاوربية للجوار وذلك لاغراض الدراسات والتدريب والخدمة الاجتماعية التطوعية . [٤٥]

كما يمكن ملاحظة الموقف الفريد للاتحاد الاوربي فيما يتعلق بإدارة الهجرة والهجرة غير النظامية كأزمة معقدة للنظام المشترك في ادارة هذه الظاهرة وذلك عن طريق وضع التشريعات والقوانين التي توفر حماية قوية لحقوق الانسان والتي جاءت موائمة ومكملة للتقاليد القانونية المحلية لكل بلد من بلدان الاتحاد والتي تحمي حقوق الانسان فيها ، فعلى الرغم من ان الاتحاد الاوربي يمثل شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول الاعضاء في الاتحاد البالغ عددها ٢٧ دولة ، الا انه بفضل هذه التشريعات والقوانين الاتحادية يتمتع الرعايا المقيمين منذ مدة

[٤٥] – لمزيد من التفصيل انظر : التقريرالمشترك الموجه من قبل المفوضية الاوربية للبرلمان الاوربي والمجلس الاوربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوربية ولجنة المناطق ، بروكسل ، ١٨ تشرين ثاني ٢٠١٥ ، ص١٧ ، متاح على الرابط :
https://ec.europa.eu

طويلة بطريقة مشروعة في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي بنفس حقوق ومواطني الاتحاد من حيث الانتقال والاقامة وظروف العمل وكذلك في اطار ادارة الحدود وامنها .[٤٦]

وفي السياق ذاته وفي اطار تأمين الهجرة ومراقبة الحدود ، اتخذت بلدان الاتحاد اجراءات بشأن احتجاز المهاجرين غير النظاميين وبشكل منهجي كأداة مشروعة على الرغم من انه لا يجدي كأداة للردع ، لاسيما في السنوات العشر الاخيرة ، وهذا يعد نتيجة لتطور قانون الهجرة في الاتحاد الاوربي ، لاسيما في مجال الاصدارات المتعلقة بالاعادة في اطار التنسيق بين قوانين الاتحاد والقوانين المحلية لدول الاتحاد الى جانب التعاون والتنسيق الاقليمي ، مما اضاف طابعا مؤسسيا على الاحتجاز كأداة قابلة للبقاء لادارة الهجرة . [٤٧]

كما يلاحظ التركيز على الشرطة وقوات الامن من الناحية العملية ضمن الهياكل المؤسسية للاتحاد الاوربي في ادارة الهجرة ومراقبة الحدود وعن طريق الوكالة الاوربية لادارة الحدود _فرونتكس _[٤٨] ، وغيرها من التكنلوجيات الجديدة في هذا المجال ، وتخصيص جزء من الميزانية المالية للاتحاد في هذا الاتجاه . [٤٩]

ومن جانب اخر ، اتخذ برنامج ستوكهولم التابع لمجلس اوربا الذي اقره روؤساء حكومات الاتحاد الاوربي في بروكسل منذ سنة ٢٠٠٩ للتعاون في مجال الهجرة والقانون ومجالات ايجاد

---

[٤٦] – انظر : تقريرالمقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين فرانسوا كريبو، دراسة اقليمية في ادارة الحدود للاتحاد الاوربي واثرها على حقوق الانسان والمهاجرين ، الجمعية العامة للامم المتحدة ، مجلس حقوق الانسان ، الدورة الثالثة والعشرون ، البند ٣ من جدول الاعمال ، ٢٤ نيسان ٢٠١٤ ، ص٩ ، متاح على الرابط: https://undoes.org

[٤٧] – المصدر نفسه ، ص١٧ .

[٤٨] – تأسست الوكالة الاوربية لحرس الحدود والسواحل والتي تعرف اختصارا بأسم "فرونتكس" في سنة ٢٠٠٥ لادارة التعاون التشغيلي على الحدود الخارجية للاتحاد الاوربي ومقرها وارسو في بولندة ، وردا على ازمة المهاجرين خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ اقترحت المفوضية الاوربية في ١٥ كانون اول ٢٠١٥ تمديد ولاية الفرونتكس وتحويلها الى وكالة حرس الحدود والسواحل الاوربية ، لمزيد من التفصيل انظر : FRONTEX EU 4 Border Security متاح على الرابط

[٤٩] – تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين فرانسوا كريبو ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .

نظام موحد للجوء [٥٠] ، بعض الخطوات التقدمية المهمة فيما يتعلق بإدماج حقوق الانسان في السياسة العامة للهجرة ، اذ ابرزت هذه الخطوات وركزت على اهمية الهجرة كوسيلة لضمان القدرة التنافسية والحيوية الاقتصادية للاتحاد الاوربي من جهة ، وحل مخاوفه الديمغرافية من جهة اخرى . [٥١]

ومؤخرا طالبت بعض الدول الاوربية وعلى رأسها المانيا بضرورة قيام الاتحاد الاوربي بإصلاح نظام الهجرة واللجوء عن طريق تأسيس وكالة اوربية خاصة بالتعامل مع طلبات اللجوء في كل اوربا ، لاسيما بعد ان اخفقت اتفاقية _ فضاء دبلن _ [٥٢] ، في هذا المجال ، كما سعت وزارة الداخلية الالمانية الى وضع وثيقة نظام لجوء اوربي جديد يتم عن طريق التشديد في الاجراءات للتصدي للهجرة المستمرة غير المصرح بها داخل الاتحاد الاوربي . [٥٣]

---

٥٠ – لمزيد من التفصيل حول البرنامج انظر: اتفاق ستوكهولم، اخبار الامم المتحدة ، ١١ كانون اول ٢٠٠٩، متاح على الرابط: https://news.un.org

٥١ – تقريرالمقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين فرانسوا كريبو ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

٥٢ – اتفاقية دبلن هو تظام قانوني وضعه الاتحاد الاوربي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه ، فتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين والاجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين ، وقد اقرت هذه الاتفاقية يوم ١٥ حزيران ١٩٩٠ ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٩٧ ، وادخلت تعديلات على الاتفاقية في شباط ٢٠٠٨ وحزيران ٢٠١٣ ، لمزيد من التفصيل انظلا: مضامين اتفاقية دبلن للاجئين ، متاح على موقع الجزيرة نت ، على الرابط :www.aljazeera.net

٥٣ – لمزيد من التفصيل انظر: ملامح سياسة اللجوء الاوربية الجديدة كما يراها وزير الداخلية الالماني زيهوفر ، ١٧ تشرين ثاني ٢٠١٩ ، منشور على موقع DW الالماني ، على الرابط : www.dw.com

خاتمة

بلا شك ان الهجرة والقضايا المتعلقة بها واحدة من اهم بنود جدول الاعمال على جميع المستويات الاقليمية والعالمية وخاصة في الفترات المقبلة ، اذ سيتم التعامل مع هذه القضايا بشكل اكثر دقة ، لاسيما في البلدان الواقعة على طريق عبور حركات الهجرة وبلدان المقصد من المهاجرين ، وسوف تميل معظم الدول الى النظر في هذه القضايا كإشكالية تمس امنها القومي .

وعندما يتعلق الامر بالامن القومي ، فإن ادراجها من جانب السياسيين نتيجة حتمية ، ولذلك قد يكون هناك من يقترب من ظاهرة الهجرة والمهاجرين لاسيما في الفترة الاخيرة والقادمة بشكل موضوعي وملموس، اي بعبارة اخرى ستكون هذه القضايا المتعلقة بالهجرة مسيسة ومن الموضوعات التي سيستخدمها السياسيون كمادة لزيادة نصابهم من التصويت في الانتخابات والبرامج الانتخابية ، وفي هذا السياق تعد اوربا واحدة من اكثر الاماكن التي سيتم استخدام قضية الهجرة فيها كأداة سياسية ، اذ من الممكن ان تستمر الحركات اليمينية المتطرفة وكراهية الاجانب التي تتزايد حاليا في اوربا .

ويمكن القول ان هناك سببين يمثلان رد فعل لهذه الحالة ، الاول هو ان الهجرة غير النظامية الى اوربا سوف تستمر دون توقف وقد يصبح هذا الوضع عامل ضغط ديمغرافي خطير للغاية ، والثاني هو انه في اوربا و باستثناء عدد قليل من البلدان الاوربية ، توقف معدل النمو السكاني وباتجاه سلبي ، وهذان السببان سوف يدفعان في تطور الهيكل الديمغرافي لاوربا في اتجاهات مختلفة تماما بمرور الوقت ، وفي المقابل سوف تزداد وترتفع وتيرة المجابهة من جانب المهاجرين ضد كراهية ورهاب الاجانب سواء على مستوى العقيدة او الدين والثقافة .

وفضلا عما سبق تبرز قضية امن الحدود والتنسيق بين البلدان الاوربية من جهة والدول الاقليمية التي تعد ممرا للهجرة والهجرة غير النظامية من جهة اخرى ، والترويج لسياسات تعاونية مشتركة عبر اتفاقيات التنقل ، وهو امر ضروري في سبيل حماية المصالح المشتركة

للاتحاد الاوربي ودول الجوار السياسي ، وفي هذا السياق فإن اهم استنتاج يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الشاملة ، هو انه ليس من المنطقي ان يعاني الاتحاد الاوربي من مشاكل الهجرة والهجرة غير النظامية وحده ، اذ يجب ان يكون هناك انفتاح وتعاون في هذا الصدد ، لاسيما فيما يخص الجغرافيا السياسية كتركيا مثلا .

واخيرا من الممكن ان تقلل حدة مشكلة الهجرة والمهاجرين عن طريق العمل مع الدول والمنظمات الدولية الهامة مثل الامم المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، فضلا عن عمل الاتحاد الاوربي على صعيد السياسات والاستراتيجيات الوطنية المختلفة والمتعلقة بالهجرة والهجرة غير النظامية ، وانصهارها في جهة مسؤولة واحدة والعمل كهيئة واحدة ، لان المشاكل المتعلقة بالهجرة بكافة اشكالها ومستوياتها اصبحت الوتر الحساس للاتحاد الاوربي في العديد من المجالات سواء على مستوى الامن والاقتصاد فضلا عن البنية الثقافية والاطر الاجتماعية الاخرى ، ومن ثم سيكون واقع الهجرة بكل اشكالها وقضية اندماج المهاجرين سواء النظاميين وغير النظاميين احد اهم التحديات التي يواجهها الاتحاد الاوربي في الوقت الراهن .